

انعقاد المؤتمر العام الخامس للاتحاد العربي للكهرباء بحوالي 300 مشارك

خبراء دوليون يشخصون بمراكش تحديات الطاقة الكهربائية بالدول العربية

عبد الكريم ياسين

انطلقت صباح أمس الأربعاء بمراكش، أشغال المؤتمر العام الخامس للاتحاد العربي للكهرباء، بشعار التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والجديدة والمتجددة في الأنظمة الكهربائية، بحضور حوالي 300 خبير في قطاع الكهرباء على الصعيدين الوطني والدولي.

وتعكس التظاهرة المنظمة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، من طرف الاتحاد العربي للكهرباء والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، مختلف التحديات التي تواجهها الدول العربية في سياق يتسم بتنامي الطلب على الطاقة وحنمية الانتقال الطاقوي.

وتشكل التظاهرة فرصة للمشاركة لتبادل الخبرات والاستراتيجيات الطاقوية لوفود الدول الأعضاء التسعة عشر بالاتحاد العربي للكهرباء، وكذا المدعوين من إفريقيا وأوروبا. وعلاوة على اقتراح خدمات وتجهيزات جديدة وتقنيات متطورة في ميدان الكهرباء، ستوفر التظاهرة قاعدة أساسية لندارس وضع قطاع الطاقة الكهربائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتوجهات والرؤى والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة، وكيف ستكون أنظمة الطاقة الكهربائية في الدول العربية على المدى المتوسط والبعيد. ويتضمن برنامج المؤتمر خمس جلسات

نقاش لندارس القضايا الراهنة، مثل دمج الطاقات المتجددة، ومستقبل إنتاج الكهرباء باستعمال المصادر الأحفورية، ومكانة الطاقة النووية في المزيج الطاقوي، ودور الربط الكهربائي.

وعلى هامش المؤتمر، نظم معرض متخصص، شكل فرصة للشركات الصناعية والشركات العاملة في مجال التركيبات وبناء مكونات الأنظمة الكهربائية للتعريف بنشاطاتها وأعمالها.

وقال عيسى بن هلال، رئيس الاتحاد العربي للكهرباء، إن النورة الحالية للمؤتمر ستبحث موضوع التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والجديدة والمتجددة في الأنظمة الكهربائية، من خلال تقديم الأوراق العلمية في هذا المجال وتبادل المناقشات المفكرة والبناءة بين المشاركين، في انتظار الخروج بتوصيات تهم العاملين في هذا القطاع.

وأضاف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن الاتحاد العربي للكهرباء يسعى، منذ تاسيسه عام 1987، إلى تطوير أعماله المتنوعة وتحقيق أهدافه المتمثلة في تطوير قطاع الطاقة الكهربائية في مختلف المجالات بالدول العربية، وبما يساعد في تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائه وتوثيق الروابط في ما بينهم.

من جانبه، اعتبر عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أن اندماج

المغرب في المنظومة الطاقوية الجهوية يشكل إحدى أولويات استراتيجيته في مجال الطاقة، ويتعلق الأمر بالاضطلاع بدور مهم في التعاون الجهوي في مجال الطاقة، لا سيما من خلال التنمية الاستراتيجية للبنية التحتية للربط بين الشبكات الكهربائية لدول المنطقة. وأوضح اعمارة أن المغرب أنشأ قدرات ربط مهمة مع إسبانيا (1400 ميغاواط) والجزائر (1200 ميغاواط) وتدرس حاليا دراسة إقامة قدرات إضافية مع البرتغال (1000 ميغاواط) وإسبانيا (700 ميغاواط).

وبخصوص الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا، أشار الوزير إلى أن الجانبين شرعا في الدراسات التقنية الأولية لتحديد الخيار الأمثل على المستوى التقني والاقتصادي لربط مدينة نواذيبو بمدينة الداخلة، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الجارية لتعزيز الشبكة في المنطقة الجنوبية للمغرب، إذ سيعزز هذا الربط التبادل الاقتصادي للكهرباء بين المنظومتين الكهربائيتين. وأضاف أن برنامج المؤتمر يتطرق إلى التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والمتجددة في الأنظمة الكهربائية، وسيمكن من الوقوف على التحديات في قطاع الكهرباء بالعالم العربي ومقاربة جميع أبعاد تطور الأنظمة الكهربائية العربية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع إمكانيات التكامل والاندماج المتاحة. وأوضح اعمارة أن الربط الكهربائي العربي وإرساء سوق عربية

للكهرباء يعتبران من بين أهم اهتمامات العمل العربي المشترك في مجال الكهرباء، وأن ذلك تجسد في إطار دراسة الربط العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء التي أنجزت تنفيذ القرارات المجلس الوزاري للكهرباء في إطار جامعة الدول العربية. وأوضح أن الاستراتيجية الطاقوية الوطنية للمملكة المغربية تعتمد على باقة كهربائية متنوعة ومثلى، واقعية ومفتوحة على جميع مصادر الطاقة المتاحة الأحفورية منها والمتجددة، إذ جرت ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خارطة طريق متضمنة لبرامج عمل ومشاريع مفصلة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وأشار إلى أن الانتقال الطاقوي الذي ينفهجه المغرب انطلاقا من هذه الاستراتيجية، يعرف نقطة تحول تاريخية بفضل الدفعة القوية التي أعطتها جلالة الملك محمد السادس للطاقات المتجددة بإعلان جلالاته في خطابه بمناسبة اجتماع قادة الدول في مؤتمر الأطراف بباريس، على أن المغرب سيرفع من حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، بعد أن كان مقررا ألا تتعدى هذه النسبة 42 في المائة في أفق 2020، ما سيمكن المملكة المغربية، وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق مصادر الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.